مجلة العلوم التجارية

ISSN : 1112-3818 /EISSN : 2602-5396

, 02 , ديسمبر 2021، ص ص 219- 238
المجلد 20العدد

دور الخبير الإكتواري في تعزيز الحوكمة في شركات التأمين ـ دراسة ميدانية على عينة من مؤسسات التأمين –

THE ROLE OF THE ACTUARY IN ENHANCING THE GOVERNANCE OF INSURANCE COMPANIES - A FIELD STUDY ON A SAMPLE OF INSURANCE INSTITUTIONS –

بغداد أمحمد*
جامعة تيسمسيلت، الجزائر.
مخبر الأنظمة المالية والمصرفية والسياسات الإقتصادية الكلية شلف.
cacobatph14@gmail.com
د. ضويفي حمزة
جامعة تيسمسيلت، الجزائر.
مخبر الإقتصاد الحديث والتنمية المستدامة تيسمسيلت.
hamzadhouifi@gmail.com

تاريخ الإستلام:.2020/01/01	تاريخ القبول:2021/06/12	تاريخ النشر: 2021/12/30

Abstract:

The study examined the role of the actuary in promoting corporate governance in insurance companies by addressing the definition of the study variables, and the study aimed to know the relationship of the actuary with governance through analyzing the questionnaire paragraphs and conducting several tests on the study samples, and the study concluded that there is no charter for governance in Insurance institutions are the sample of the study so that governance is implicitly practiced through the regulations, instructions and laws regulating insurance institutions. The study also concluded that the actuary's work is considered one of the pivotal and sensitive parties to embody the general framework of governance, and that there is a strong between the actuary and governance in insurance companies and this is confirmed by the value of the correlation coefficient R, which reached 97% in the study sample.

Key words: actuary, governance, mechanisms and principles of governance and insurance institutions.

JEL Classification Codes: G22, G32, M42.

الملخص:

*المؤلف المراسل

تناولت الدراسة دور الخبير الإكتواري في تعزيز الحوكمة في شركات التأمين وذلك من خلال التطرق إلى التعريف بمتغيرات الدراسة، ولقد هدفت الدراسة إلى معرفة علاقة الخبير الإكتواري بالحوكمة من خلال تحليل فقرات الإستبيان وإجراء عدة إختبارات على عينات الدراسة، وخلصت الدراسة إلى أنه لا يوجد ميثاق للحوكمة في مؤسسات التأمين عينة الدراسة بحيث يتم ممارسة الحوكمة بشكل ضمني من خلال اللوائح والتعليمات والقوانين المنظمة لمؤسسات التأمين، كما خلصت الدراسة كذلك أن عمل الخبير الإكتواري يعتبر من الأطراف المحورية والحساسة لتجسيد الإطار العام للحوكمة، وأن هناك علاقة قوية بين الخبير الإكتواري والحوكمة في شركات التأمين وهذا ما تؤكده قيمة معامل الإرتباط R الذي بلغ 97% في عينة الدراسة.

الكلمات الرئيسية: الخبير الإكتواري، الحوكمة، آليات ومبادئ الحوكمة ومؤسسات التأمين.
تصنيفات JEL: G22، G32، M42.

1- مقدمة:

يعتبر موضوع حوكمة شركات التأمين من بين المواضيع المهمة نظرا لطبيعة صناعة التأمين المبنية على عنصر الثقة بين الأطراف ذات المصلحة، حيث تطرح عدة تساؤلات في طبيعة الآليات والمداخل التي يمكن تطبيقها لتعزيز و تفعيل مبادئ الحوكمة في شركات التأمين بهدف الحفاظ على قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، و يعتبر الخبير الإكتواري من بين أهم المداخل لتعزيز حوكمتها.

وشركات التأمين كغيرها من المنشآت الاقتصادية تسعى للتطبيق الأمثل لحوكمة الشركات، لكن الطبيعة والمميزات الخاصة لنشاط التأمين تجعل من الصعب تطبيقها بشكل منفرد، لذلك قامت بعض الهيئات المختصة في التأمين بتقديم مجموعة من المبادئ وآليات الداخلية والخارجية التي يمكن من خلالها الوصول إلى حوكمة شركات التأمين بالشكل المناسب ولعل أهم هذه المبادئ والآليات ما يتعلق بتحديد مناصب المسؤوليات والرقابة الداخلية والخارجية بالإضافة إلى ضرورة الإلتزام بمبدأ الشفافية والإفصاح وقابلية المساءلة وكذا تعيين خبير إكتواري. بحيث يسعى الخبير الإكتواري إلى تعزيز الحوكمة في شركات التأمين من خلال إستخدام مهارات المحاسبة والتدقيق بالإضافة إلى الرياضيات والإحصاء والاقتصاد والعلوم المالية ويستخدم ذلك في قياس المخاطر المستقبلية ومن ثم إقتراح الحلول لما ينتج عنها من مشكلات، ويمكن للإكتواري ان يساهم في نقاط كثيرة في مجالات التقاعد والتأمين بأنواعه وتغطياته المختلفة. ومن مجالات عمله تطوير أعمال الشركات والمؤسسات، تحليل عوائد الإستثمار، تحليل تطور المخاطر، تحليل المصاريف العامة للمؤسسات والشركات والعمل على تحقيق التوازن بين الأصول والإلتزامات وتوزيع الأرباح، وتسعير التغطيات التأمينية ومعدلات الإحتفاظ في إتفاقيات إعادة التأمين وكذا المساهمة في العديد من المهام

ذات الطبيعة المالية والمحاسبية. من خلال العرض السابق يمكن طرح الإشكالية التالية:

الإشكالية: ما مدى الدور الذي تلعبه ممارسة الخبرة الإكتوارية في تعزيز الحوكمة في شركات التأمين؟

ويتفرع من الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية:

الأسئلة الفرعية: - ما هو واقع ممارسة الخبرة الإكتوارية وآليات الحوكمة في مؤسسات التأمين؟؛

- ما هي طبيعة العلاقة بين التطبيق الفعال للخبرة الاكتوارية و نظام الحوكمة في مؤسسات التأمين؟.

1-1. فرضيات الدراسة:

بغرض الإجابة على إشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية، يمكن صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى H1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المسائل الفنية، الإدارية والمالية للخبير الإكتواري والحوكمة في شركات التأمين؛

الفرضية الثانية H2: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المسائل الفنية، الإدارية والمالية للخبير الإكتواري والحوكمة في شركات التأمين.

2-1. أهداف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة دور الخبير الإكتواري في تحسين الحوكمة على ضوء تحليل الإستبانة للوقوف على مدى فعالية الخبير الإكتواري في تعزيز الحوكمة في شركات التامين.

3-1. منهجية الدراسة:

بغرض الإجابة على الإشكالية وتحقيقا لأهداف البحث تم إتباع المنهج الوصفي في الجانب النظري، من خلال التطرق إلى المفاهيم المتعلقة بالخبير الإكتواري والحوكمة في شركات التأمين، أما الجانب التطبيقي فتم توزيع الإستبانة على مجموعة من مؤسسات التأمين ومعالجة البيانات المتحصل عليها في برنامج SPSS، كأداة لتبويب وتحليل المعلومات وتقدير نماذج الدراسة وإختبارها، كما تم الإعتماد على المنهج الإستنباطي بغرض الربط بين الجوانب المختلفة لمتغيرات الدراسة وإستنتاج العلاقة بين الخبير الإكتواري والحوكمة في شركات التأمين.

2- الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تطرقت إلى دور الخبير الإكتواري خاصتا في مؤسسات التامين وعلاقته بالحوكمة من بينها:

دراسة دريباتي (2006)، تناولت هذه الدراسة كيفية إجراء الدراسات الإكتوارية لصناديق التقاعد العامة، حيث قدم الباحثين آلية تقدير الراتب التقاعدي في كل صندوق، وإرتباط هذه الآلية بمدى توافر بيانات إحصائية عن تاريخ عمل الصندوق، ثم بين الباحثين بعد ذلك أهمية احتفاظ صناديق التقاعد باحتياطي

مستقبلي كاف للوفاء بالالتزامات التقاعدية المستقبلية المتوقعة وغير المتوقعة لتجنب مخاطر الإفلاس، ثم بين الباحثين طرق تحديد زمن التوازن الإكتواري في المستقبل وفقا للإحصائيات المتوافرة عن تاريخ كل صندوق تقاعدي ليصل في نهاية البحث بالتوصيات الإكتوارية ليمكن من خلالها وقاية الصندوق من حالة العجز المالي المستقبلي، والحفاظ على استمرار توازن الصندوق في الإيرادات والنفقات (دريباني ،2006)؛

دراسة حطاب، عمر محمد (2009)، دور الدراسات الإكتوارية في تحديد الأقساط وتقييم المخاطر لتأمين الحياة في الأردن – رسالة ماجستير، حيث قام الباحثين في هذه الدراسة بإظهار دور الدراسة الإكتوارية على مستوى مؤسسات التأمين وشرح كيفية دراسة المخاطر والتنبؤ بها وكذا تحديد الأقساط وطرق حسابها في بعض أنواع التأمين المألوف معاييرها الإحصائية، وخلصت الدراسة إلى ضرورة تعزيز مؤسسات التأمين بالخبراء الإكتواريين بغرض تعزيز الحوكمة وزيادة الاستثمار الناتج عن تقليص المخاطر (حطاب ، 2009)؛

دراسة منال عوض (2011)، تقييم منظور شركات التامين السودانية لدور الإكتواري ومدى إلتزامها بمعاييره، هدفت الدراسة إلى معرفة مدى إدراك العاملين في شركات التأمين لأهمية الإستعانة بالخبراء الإكتواريين ومدى التزام شركات التأمين بالمعايير الإكتوارية، وخلصت الدراسة إلى أن هناك وعي كبير لدى العاملين بشركات التامين بأهمية الاستعانة بالعلوم الإكتوارية، إلا أن تدريب الكوادر الفنية في الجوانب الإكتوارية ضعيف جدا، كما أنه لا يوجد إهتمام كاف من قبل هيئة الرقابة على التأمين بتطبيق الأسس الإكتوارية في الشركات (منال عوض حسن عبد الرحمن، عام 2011).

3-مفهوم الخبير الاكتواري ومهامه.

الخبير الإكتواري les actuaires الإكتوارية علم يعتمد بشكل أساسي على علوم الرياضيات والاقتصاد والمالية والاستثمار والتأمين وإدارة الخطر والإحصاء وتطبيقاتها في مجال حساب وتقييم المخاطر المستقبلية والالتزامات المالية على المدى القريب والبعيد ويعرف أيضا بعلم التأمين إذ تعتبر شركات التأمين هي أكثر المؤسسات التي تعتمد على هذا النوع من الدراسات طبقا لطبيعة نشاطها الذي يستلزم القيام بالتنبؤات المستقبلية وتقييم المخاطر المحتملة بأساليب كمية، وكذلك البنوك والمؤسسات المالية ومؤسسات التامين الاجتماعي والمعاشات وصناديق التقاعد وشركات الاستثمار وغيرها من المؤسسات المالية، وتعتبر جداول الحياة والوفاة أحد أهم تطبيقات هذا العلم (أوسكين و بوساحة، 2011، صفحة 507).

3-1. تعريف الإكتواري :

هناك مفاهيم عديدة للإكتواري منها:

تعرف الجمعية الدولية للإكتواريين كلمة إكتواري بالمفكر المتعدد المواصفات الإستراتيجية المتمرس في النظريات والتطبيقات في علوم الرياضيات والإحصاء والاقتصاد وحساب الاحتمالات والعلوم المالية، وقد لقب الإكتواري

بالمهندس المالي ومهندس الرياضيات الاجتماعية لأن تركيبته الفريدة التي يتحلى بها من تحليل وصفات عمل، يستعملها للتوجه نحو تنوع متنامي من التحديات المالية والإجتماعية في العالم كله ويقوم بتطبيق المعرفة بالرياضيات والإحصاء والشؤون المالية لتصميم أنظمة المعاشات وتنفيذها، والتأمين الإجتماعي الصحي والتأمين ضد الكوارث والأخطار، يحلل الإحصاءات الملائمة والبيانات الأخرى، ويطبق المبادئ الإحصائية والرياضية لإعداد جداول الإحتمالات المتعلقة بالمخاطر والوفيات والحوادث والأمراض والعجز والبطالة والتقاعد، يحسب أقساط التأمين ومعدلات الإسهامات المالية المطلوبة إستنادا إلى بعض العوامل مثل المصروفات الإدارية وأسعار الفائدة والعمر والجنس ومهنة العميل أو العملاء، يحسب القيمة التنازلية لوثائق التأمين التي تنتهي قبل إنقضاء فترة التعاقد، يتأكد من الإستثمار السليم والربح لرأس المال وأن الإحتياطي قادر على الوفاء بالإلتزامات في أي وقت. يحدد (رافي نزار، 2016، صفحة 151).

من خلال هذه التعارف يمكننا تعريف الإكتوارية على أنها:

علم يعتمد على علوم الرياضيات،الإحصاء، الاقتصاد والمالية ويستخدم ذلك في مجال حساب وتقييم المخاطر المستقبلية والتنبؤ بها ويحلل الإحصاءات والبيانات الملائمة وحساب الأقساط وتحقيق التوازن بين الأصول والالتزامات.

2-3. عمل الخبير الإكتواري.

يبرز عمل الخبير الإكتواري بشكل أساس في القطاع التأميني فهو لا يقدم الإحصائيات الخاصة فقط، وإنما يتعاطى بكافة المسائل الفنية والإدارية والمالية، ومن أهمها (أوسكين و بوساحة، 2011، صفحة 509):

- تقديم المعلومات والبيانات الإكتوارية الصحيحة عن الوضع المالي الحالي والمستقبلي للشركة؛
- يعتبر مسؤولا مسؤولية مبنية مما يقدمه لشركة التأمين من نصائح وملاحظات في القبول والاختيار، وفي أعمال أنظمة الرقابة؛
- مراجعة المركز المالي للشركة، مع تقويم مقدرة الشركة على تسديد إلتزماتها المستقبلية؛
- تحديد نسب الإحتفاظ؛
- تسعير المنتجات التأمينية للشركة، وتحديد واعتماد المخصصات الفنية للشركة؛
- الإطلاع على السياسة الإستثمارية للشركة وإبداء توصياته عليها، تقريرا سنويا عن كفاية المخصصات الفنية للشركة، وإعداد تقرير سنوي أخر عن تسعير المنتجات التأمينية للشركة؛
- تقديم الرأي الموضوعي بعيدا عن الالتباس وإحتمال التفسير بشأن جميع الأعمال الإكتوارية التي تطلب منه وفقا للمفاهيم والأسس المتعارف عليها في مهنته؛

- ألا يتغاضى عن أي أمر قد يشكل مخالفة للقوانين والأنظمة وتعليمات الهيئة أو إساءة للوضع المالي والفني للشركة أو ما قد يؤثر في مصالح وحقوق حملة الوثائق والمستفيدين وان يعلم مجلس إدارة الشركة بها حال إكتشافه لها؛
- المحافظة على سرية المعلومات المتعلقة بالوضع الفني والمالي للشركة كما يحظر على الإكتواري إعطاء آية معلومات مغلوطة عن الشركة لأية جهة كانت.

4- الإطار المفاهيمي للحوكمة في شركات التأمين.

4-1. مفهوم حوكمة الشركات:

لا يوجد هناك اتفاق موحد حول تعريف حوكمة شركات التأمين، حيث تعددت التعريفات بتعدد وجهات النظر، سواء من طرف الباحثين،والمفكرين أو المنظمات.

حيث تعرف منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD): "هي مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين" (صافي، 2009، صفحة 22).

أما من منظور الأطراف الفاعلة في نظام الحوكمة تعرف الحوكمة من وجهة نظر الإدارة بانها واجبات ومسؤوليات مجالس إدارة الشركات في إدارة الشركات، وإدارة العلاقات مع حملة الأسهم ومجموعات أصحاب المصالح" (بهاء الدين، 2009، صفحة 6).

بينما من وجهة نظر الملاك فقد عرفها (Vishny and Shleifer) حوكمة الشركات على أنها "مجموعة من الآليات التي من خلالها يؤمن المستثمرون أنفسهم للحصول على عائد على استثماراتهم" (ضويفي، 2015، صفحة 18).

4-2. الآليات الداخلية والخارجية للحوكمة في شركات التأمين.

4-2-1. الآليات الخارجية للحوكمة في شركات التامين.

- **الخبير الإكتواري:** يعتبر الخبير الإكتواري من الأطراف المحورية والحساسة لتجسيد الإطار العام للحوكمة في شركات التامين وذلك بالنظر إلى أهمية هذه الوظيفة في هذا القطاع بالذات، وبالنظر إلى العلاقة المتشعبة التي قد تنشأ بين هذا الأخير والأطراف الأخرى المكونة لهيكل الحوكمة في شركات التامين، بحيث يتم وضع الخبراء الإكتواريين بغرض تقييم الوضع المالي وتقييم الالتزامات التقنية للشركة وكذلك دوره الاستشاري حول إدارة المخاطر، وفي هذا الصدد يقوم مجلس الإدارة بالاعتماد على نتائج التقييم لإتخاذ القرارات المتعلقة بأعمال الشركة، وفي المقابل يقوم مجلس الإدارة بتقييم أداء هؤلاء الخبراء عن طريق لجنة التدقيق أو بالاعتماد على خبراء إكتواريين مستقلين لتقييم أدائهم (شنافي، 2010، صفحة 343).
- **المراجع الخارجي:** تعتبر البيانات المالية المتعلقة بالوضعية المالية لشركة التأمين بما في ذلك تقارير الخبير الإكتواري من مسؤولية مجلس الإدارة إلا أن الدور الذي يمكن أن يلعبه المراجع الخارجي يتمثل في إبداء الرأي حول ما إذا تم إعداد هذه البيانات وفقا للمعايير السليمة والمتعارف عليها لإعداد هذه التقارير

لتكون ذات مصداقية بحيث يمكن الاعتماد عليها من قبل المشرفين وغيرهم من أصحاب المصالح كالمساهمين ووكلاء التأمين، ووكلاء التصنيف وسلطات الضرائب. وقد تمتد وظيفة المراجع الخارجي لتشمل توفير الضمانات بشأن هذه التقارير المقدمة للمشرفين على شركة التامين كالتقارير المالية التكميلية، أو تقارير عن تنفيذ شركة التأمين لإدارة المخاطر ونظم الرقابة الداخلية (International Association, 2007, p. 10).

4-2-2.الآليات الداخلية للحوكمة في شركات التامين.

- **مجلس الإدارة:** مجلس الإدارة بشكل عام يتكون من مجموعتين من الأعضاء، أعضاء من خارج الإدارة التنفيذية والذين يعرفون بالأعضاء المستقلين، وأعضاء من داخل الإدارة التنفيذية، ومن هنا ناقشت العديد من الدراسات، أن تركيبة مجلس الإدارة وتسمية الأعضاء الذين هم من خارج الإدارة التنفيذية يمثل عاملا مهما في دوره كآلية من آليات حوكمة الشركات، فمن منظور الوكالة تتكون قدرة مجلس الإدارة على العمل بحرية إشراف فعالة على مدى درجة استقلاليته عن الإدارة، والتي تتحدد بعدد الأعضاء من خارج الإدارة التنفيذية، وبالنظر إلى الطبيعة الخاصة لقطاع التأمين، فنجد أن هذا الأخير يخضع على خلاف غيره من القطاعات، للرقابة الشديدة ولضوابط خاصة، بالنظر إلى أن الأساس الذي تقوم عليه هذه الشركات ينصب في حماية المستأمنين والوفاء بمختلف الإلتزمات التي تقع على عاتقها من جهة، وأن الأموال التي تعمل بها شركات التأمين هي أموال ملك للغير أي ليست ملكها وهو الأمر الذي يحتم عليها أخذ كل الحيطة والحذر من ناحية كل الأطراف المتدخلة سواء الداخلية أو الخارجية (حساني، 2012/05/06.07، صفحة 18).
-
- **المراجعة الداخلية:** تعتبر هذه الوظيفة واحدة من أهم الوظائف الأساسية للإدارة السليمة للشركة وفقا لمبادئ الحوكمة، ولقد أخذت اهتماما كبيرا عقب الفضائح المالية التي هزت الكثير من المؤسسات المالية ومن بينها مؤسسات تأمينية، لأنها هي المؤهلة للاكتشاف المبكر للأخطاء والانحرافات المتعمدة والغير المتعمدة وتصحيحها في أوانها (عبد الصمد، 2009، صفحة 52). وتتميز المراجعة الداخلية بالخصائص التالية (غلاب، 2011، صفحة 62):
  - وظيفة تقييم مستقلة: يكون مستقلا عن الأنشطة التي يقوم بمراجعتها؛
  - وظيفة تأكيدية: يقوم بتقييم كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية ليتمكن من التعامل مع المخاطر بشكل مناسب؛
  - وظيفة موضوعية: القيام بأداء عملية دون تميز مما يسمح للمراجع أن يوفر خدمات التأكد والاستشارة إلى الإدارة وجميع الأطراف ذات المصلحة في الشركة؛
  - وظيفة استشارية: من خلال تزويد إدارة الشركة بالاستشارات والاقتراحات المناسبة وفي الوقت المناسب.

- **إدارة المخاطر:** تعتبر إدارة المخاطر في شركة التأمين من أهم الوظائف التي يعتمد عليها مجلس الإدارة لوضع السياسات والإستراتيجيات المتعلقة بالشركة، وتتمثل مهام وأدوار إدارة المخاطر في إطار حوكمة شركات التأمين فيما يلي (شنافي، 2010، صفحة 346):

- تكفل سلامة وظائف الرقابة في الشركة عن طريق تدعيمها بإجراءات رقابية أخرى؛
- وجود نظام إدارة مخاطر فعال من شأنه أن يزود مجلس الإدارة بالتحليلات المتعلقة بأداء الشركة واستعراض التقارير اللازمة ؛
- إعطاء نظرة شاملة حول الشركة وعن المخاطر التي تواجهها؛
- تقديم المقترحات اللازمة للمسؤولين حول سبل وكيفية إدارة الشركة وفقا للإستراتيجيات الموضوعة؛
- تقديم التقارير المفصلة لمجلس الإدارة عن مدى تعرض الشركة للمخاطر والإجراءات التي يتعين إتخاذها لإدارتها؛
- تقديم الاستشارة للمجلس فيما يتعلق بإدارة المخاطر في الأمور الإستراتيجية في الشركة كعمليات الاندماج أو الاستحواذ وكذلك المشاريع الكبرى والاستثمارات.

5- مبادئ الحوكمة في شركات التأمين:

لكي لا تبقى الحوكمة في شركات التأمين على مستوى النقاش النظري والفلسفي قامت العديد من الهيآت والمنظمات بوضع قائمة من المبادئ المجسدة لنظام الحوكمة لتكون دليلا تطبيقيا لممارسة هذا النظام نوجز هذه المبادرات في القائمة التالية (قبلي، 2017، الصفحات 60-61):

- مبادئ الحوكمة الصادرة عن منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OCED)؛
- مبادئ الحوكمة الصادرة عن هيآت الرقابة على شركات التأمين والتعاونيات (*ACAM) والذي لخص أهم المبادئ في: أسس تنظيم وتشغيل السلطة وأسس الرقابة الداخلية والإلتزام بالإضافة إلى الشفافية والرقابة الخارجية.
- مبادئ الحوكمة الصادرة عن معهد الحوكمة بالتعاون مع منتدى الهيئات العربية للإشراف والرقابة على أعمال التأمين. وفيما يلي أهم المبادئ المنصوص عليها من طرف هذه الهيئات وكل مبدأ ينقسم إلى مبادئ جزئية:

- التحديد الدقيق للمسؤوليات ونظام الشركة (مجلس الإدارة، المدير العام، لجان الإدارة.....إلخ)؛
- الرقابة الداخلية؛
- الشفافية والرقابة الخارجية؛
- الشفافية والإفصاح؛
- المساءلة.

6-اثر الخبير الإكتواري على الحوكمة في شركات التأمين.

من أجل الإجابة على فرضيات الدراسة وقياس اثر الخبير الإكتواري على الحوكمة في شركات التأمين ،تم توزيع 100 إستبانة على مؤسسات التأمين في كل من ولايتي تيسمسيلت وتيارت وكان العدد المسترجع منها 85 وهي العينة النهائية التي استقرت عليها الدراسة، حيث من خلال الاستبيان نلاحظ أن كل المشاركين ذوي تأهيل علمي جامعي، منهم 17.64% إدارة أعمال، 15.29% قانون، 21.17% مالية وبنوك وتأمينات في حين حصلت الشهادات الأخرى على 45.88%. وبالنسبة للخبرة المهنية، فإن 45.07% من الجمهور لديهم خبرة عملية تتراوح بين 5 و 10 سنوات، في حين نجد 52.94% لديهم خبرة مهنية تزيد عن 10 سنوات. وبالنسبة لشغل الوظائف، نجد 17.64% من الذين شملهم الاستطلاع هم مدراء، 17.645 %مكلف بالدراسات والباقي 64.70% رؤساء مصالح.

6-1.ختبار ثبات الاستبيان:

المقصود بثبات الاستبيان هو أنه لو تم إعادة توزيع الاستبيان وفق نفس الشروط، وتحت نفس الظروف خلال مدة زمنية محددة أكثر من مرة على أفراد العينة، فإنه سيتم الحصول على نفس النتيجة أي استقرار النتائج إلى حد ما، ولاختبار ثبات أداة القياس في هذه الدراسة تم استخدام معامل Alpha Cronbach، كما أن معامل الصدق يساوي جذر معامل الثبات. ويمكن تلخيص النتائج في الجدول التالي:

جدول رقم (1): توزيع معامل Alpha Cronbach .

عدد العبارات	Alpha Cronbach معامل الثبات	معامل الصدق
24	0.963	0.981

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V22.

بما أن معامل الثبات محصور بين الصفر والواحد فإنه إذا كان هناك ثبات مطلق تكون قيمة ألفا كرونباخ Alpha Cronbach مساوية للواحد، والعكس صحيح إن كان مساوية للصفر، غير أنه في دراستنا هذه وحسب الجدول المبين أعلاه وجدنا أن المعامل يساوي 96.30%، وهي نسبة أعلى من النسبة المقبولة أي الحد الأدنى والذي يقدر ب 60%، ويمكن اعتبار النسبة التي حصلنا عليها أنها نسبة جيدة جدا ومقبولة من الناحية الإحصائية، وتقترب من الثبات التام، أما عبارات الاستبيان فقد تراوحت مابين 95% و96%، وبالتالي يمكن اعتماد نتائج هذا الاستبيان والاطمئنان إلى ثبات أداة القياس وقدرتها على تحقيق أهداف الدراسة.

في حين أن معامل الصدق قُدر بـ98.1% وهو مرتفع جدا وبالتالي فإن عبارات الاستبيان تمكن من الوصول إلى هدف الدراسة التي أعد من أجلها الاستبيان.

6-2.تحليل فقرات الاستبيان وتفسيرها:

سنقوم من خلال هذا المحور بتحليل فقرات الاستبيان من خلال الوسط الحسابي والانحراف المعياري

6-2-1. توفر دليل للحوكمة في مؤسسات التأمين**:** قد كانت صياغة فقرة المحور في شكل سؤال واحد، أما الإجابة فكانت منحصرة على خيارين وهي كالتالي: نعم أو لا وهذا حتى يتسنى لنا تحديد أراء أفراد العينة حول وجود دليل للحوكمة من عدمه وبالتالي فهو يسهل على الباحثين ترميز وتنميط الإجابات على مستوى برنامج SPSS V22.

جدول رقم (2): نتائج عينة الدراسة حول توفر دليل للحوكمة في مؤسسات التأمين.

المحور الأول:	المتوسط	الإنحراف	النتيجة
تتوفر الشركة على دليل للحوكمة يضمن مسؤولية وصلاحية كل الأطراف كما تتضمن رؤية ورسالة الشركة.	1.03	0.18	لا

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V22.

يتضح من الجدول أن متوسط ممارسة العينة للمبدأ الأول المتعلق بتوفر الشركة على دليل للحوكمة يضمن مسؤولية وصلاحية كل الأطراف يساوي 1.03 وهو قريب جدا من 1، حيث كانت ايجابات عينة الدراسة بـ لا، كذلك ما نلاحظه في ايجابات هذا المحور هو صغر الانحراف المعياري وهذا دليل على التجانس في إيجابات الأفراد المشاركين في الاستبيان.

وبناء على كل ما سبق يتضح أن مؤسسات التأمين لا تتوفر على دليل للحوكمة يضمن مسؤوليات وصلاحيات كل الأطراف، غير أنها تطبق مبادئ وآليات الحوكمة بشكل ضمني وهذا بناءا على مختلف النتائج المتوصل إليها سابقا.

6-2-2. الخبرة الإكتوارية الخاصة بالأداء**:** لمعرفة دور الخبرة الاكتوارية في تحسين الأداء في مؤسسات التأمين عينة الدراسة قمنا بتحليل فقرات الاستبيان المتعلقة بالخبرة الاكتوارية والأداء وكانت النتائج ملخصة في الجدول التالي :

جدول رقم (4): نتائج عينة الدراسة حول الخبرة الإكتوارية الخاصة بالأداء.

المحور الثاني: الخبرة الإكتوارية الخاصة بالأداء	المتوسط	الإنحراف	النتيجة
يقوم الخبير الإكتواري بدراسة الوضع المالي العام للشركة وتقييم كفاية رأس المال.	5	0	موافق تماما
يقوم الخبير الإكتواري بتقييم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية.	4.94	0.23	موافق تماما
ينسق الخبير الإكتواري مع المسؤولين في إدارة المخاطر في الشركة لتقدير تأثير المخاطر الجوهرية ولتحديد الآلية المناسبة للتخفيف من أثرها.	5	0	موافق تماما
يقدم الخبير الإكتواري التوصيات لمجلس إدارة الشركة بشأن سياسة الشركة الاستثمارية، مع مراعاة طبيعة وتوقيت الالتزامات تجاه حاملي وثائق التأمين وتوافر الأصول المناسبة.	4.95	0.21	موافق تماما
يقدم الخبير الإكتواري المشورة بشأن توزيع الأرباح أو المكافآت المالية على حملة وثائق تأمين ذات العوائد.	4.64	0.59	موافق تماما
نتيجة المحور الثاني	**4.90**	**0.20**	**موافق تماما**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V22.

يتضح من الجدول أن متوسط ممارسة العينة للمبدأ الثاني للخبرة الإكتوارية والمتعلقة بالأداء يقع بين 4.64 - 5، أي أن عينة الدراسة تطبق مؤشرات مبدأ الخبرة الإكتوارية الخاصة بالأداء، كذلك نشير إلى صغر الانحراف المعياري حيث بلغ 0 في كل من الفقرات الأولى والثالثة والذي يدل على التجانس في ايجابات الأفراد المشاركين في الاستبيان.

ونلاحظ أن الوسط الحسابي المرجع لمؤشرات هذا المبدأ المبين في الجدول أعلاه بلغ 4.90، وهذا يعني أن عينة الدراسة تمارس هذا المبدأ بدرجة عالية، وعليه نثبت صحة الفرضية الأولى H1 الخاصة بوجود علاقة بين الخبير الإكتواري والحوكمة في شركات التأمين.

3-2-6. الخبرة الإكتوارية الخاصة بالتأمين وإعادة التأمين**:** لمعرفة دور الخبرة الاكتوارية في تحسين التأمين وإعادة التأمين في مؤسسات التأمين عينة الدراسة قمنا بتحليل فقرات الاستبيان الخاصة بهذا المحور وكانت النتائج ملخصة في الجدول التالي :

جدول رقم (5): نتائج عينة الدراسة حول الخبرة الإكتوارية الخاصة بالتأمين وإعادة التأمين.

المحور الثالث: الخبرة الاكتوارية الخاصة بالتامين وإعادة التامين.	المتوسط	الإنحراف	النتيجة
يقوم الخبير الإكتواري بتسعير منتجات التأمين الجديدة مع إبداء التوصيات حول كفاية معدلات الأقساط لفئات التأمين من المنتجات.	4.72	0.52	موافق تماما
يحدد الخبير الإكتواري المبالغ المستحقة الدفع لحملة وثائق تأمين الحماية والادخار عند تخليهم عن وثائقهم.	4.76	0.54	موافق تماما
يقدم الخبير الإكتواري تقرير تسعير سنوي لإدارة الشركة إذا طرحت شركة التأمين منتجات تأمين.	5	0	موافق تماما
يتأكد الخبير الإكتواري من أن تسعيرة التأمين تغطي جميع العمولات والمصروفات التي تتكبدها من خلال دخل أقساطها. وتسمح بهامش ربح ومخصص إضافي للطوارئ.	4.96	0.18	موافق تماما
يأخذ في الاعتبار الخبير الإكتواري زيادة وعي المجتمع بالتأمين، والتغيرات في التشريعات وأي مسائل أخرى عند وضع تسعيرة التأمين.	4.69	0.57	موافق تماما
يتأكد الخبير الإكتواري من أن العمولات والأتعاب الناتجة عن أعمال التأمين مفصولة عن تلك الناتجة عن أعمال إعادة التأمين.	4.58	0.69	موافق تماما
نتيجة المحور الثالث	**4.78**	**0.41**	**موافق تماما**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V22.

يتضح من الجدول أن متوسط ممارسة العينة للمبدأ الثالث للخبرة الإكتوارية والمتعلقة بالتأمين وإعادة التأمين يقع بين 4.58 - 5، أي أن عينة الدراسة تطبق مؤشرات مبدأ الخبرة الإكتوارية الخاصة بالتأمين وإعادة التأمين، وقد كانت أعلى الفقرات من حيث الممارسة الفقرة الثالثة الخاصة بتقديم الخبير الإكتواري لتقرير تسعير سنوي لإدارة الشركة، أما أقل الفقرات مقارنة بالفقرات الأخرى كانت الفقرة الخامسة الخاصة بتقديم الخبير الإكتواري المشورة بشان توزيع الأرباح، كذلك نشير إلى صغر الانحراف المعياري حيث بلغ 0 في الفقرة الثالثة والذي يدل على التجانس في ايجابات الأفراد المشاركين في الاستبيان.

ونلاحظ أن الوسط الحسابي المرجع لمؤشرات هذا المبدأ المبين في الجدول أعلاه بلغ 4.78، وهذا يعني أن عينة الدراسة تمارس هذا المبدأ بدرجة عالية، وعليه نثبت صحة الفرضية الأولى H1 الخاصة بوجود علاقة بين الخبير الإكتواري والحوكمة في شركات التأمين.

4-2-6. الخبرة الإكتوارية الخاصة بإستمرارية التأمين**:** لمعرفة فعالية الخبرة الاكتوارية فيما يتعلق باستمرارية التأمين في مؤسسات التأمين عينة الدراسة قمنا بتحليل فقرات الاستبيان الخاصة بهذا المحور والنتائج ملخصة في الجدول التالي :

جدول رقم (6): نتائج عينة الدراسة حول الخبرة الإكتوارية الخاصة بإستمرارية التأمين.

المحور الرابع: الخبرة الاكتوارية الخاصة باستمرارية التامين.	**المتوسط**	**الإنحراف**	**النتيجة**
يقدم الخبير الإكتواري بشكل منفصل تقريرا على جميع منتجات التأمين، الجوهرية طويلة الأجل التي تطرحها الشركة.	5	0	موافق تماما
يقوم الخبير الإكتواري بتقييم استمرارية المنتجات من خلال الأقساط السنوية وعدد وثائق التأمين .	4.76	0.54	موافق تماما
يقوم الخبير الإكتواري بذكر عدد وثائق التأمين وإجمالي الأقساط السنوية التي تم إلغاؤها ضمن الفترة المتاحة.	4.69	0.59	موافق تماما
يقوم الخبير الإكتواري بإعداد تقرير على جميع الأحداث التي أحدثت انخفاضا في التزام حاملي وثائق التأمين بسداد الأقساط بشكل منتظم على مستوى التعاقد الأولي.	4.82	0.51	موافق تماما
يقدم الخبير الإكتواري تقرير عن التراجع الجزئي لأقساط التأمين، قروض وثائق التأمين و وثائق التأمين المدفوعة إما باختيار حامل الوثيقة أو بسبب انتهاء الأقساط.	4.8	0.50	موافق تماما
نتيجة المحور الرابع	**4.81**	**0.42**	**موافق تماما**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V22.

يتضح من الجدول أن متوسط ممارسة العينة للمبدأ الرابع للخبرة الإكتوارية والمتعلقة بإستمرارية التأمين يقع بين 4.69 - 5، أي أن عينة الدراسة تطبق مؤشرات مبدأ الخبرة الإكتوارية الخاصة بإستمرارية التأمين، وقد كانت أعلى الفقرات من حيث الممارسة الفقرة الأولى الخاصة بتقديم الخبير الإكتواري لتقرير على جميع منتجات التأمين، أما أقل الفقرات مقارنة بالفقرات الأخرى كانت الفقرة الثالثة الخاصة بذكر الخبير الإكتواري عدد وثائق التأمين التي تم إلغاؤها، كذلك نشير إلى صغر الانحراف المعياري والذي يدل على التجانس في ايجابات الأفراد المشاركين في الاستبيان.

ونلاحظ أن الوسط الحسابي المرجع لمؤشرات هذا المبدأ المبين في الجدول أعلاه بلغ 4.81، وهذا يعني أن عينة الدراسة تمارس هذا المبدأ بدرجة عالية،

وعليه نرفض صحة الفرضية الثانية H2 الخاصة بعدم بوجود علاقة بين الخبير الإكتواري والحوكمة في شركات التأمين.

5-2-6. مبادئ وآليات الحوكمة في شركات التأمين: لمعرفة مدى تطبيق مبادئ واليات حوكمة التامين في مؤسسات التأمين عينة الدراسة قمنا بتحليل فقرات الاستبيان الخاصة بهذا المحور والنتائج ملخصة في الجدول التالي :

جدول رقم (7): نتائج عينة الدراسة حول مبادئ وآليات الحوكمة في شركات التأمين.

المحور الخامس: مبادئ وآليات الحوكمة في شركات التأمين.	المتوسط	الانحراف	النتيجة
تحديد المسؤوليات بوضوح بين الأطراف الفاعلة والسلطات المعنية من خلال توفر إطار تشريعي وتنظيمي.	5	0	موافق تماما
تَوَفُر هيئات تنظيمية ورقابية تضبط كافة جوانب الحوكمة لأداء شركات التامين.	4.83	0.37	موافق تماما
تحرص شركات التأمين على ضمان مستوى كافي من الإفصاح والشفافية حول جميع المعاملات للأطراف ذات العلاقة.	4.70	0.45	موافق تماما
تتوفر شركات التأمين على لجنة للمراجعة تضمن صحة المعلومات المالية، وعدم تعارض المصالح مابين الأطراف الفاعلة في الإدارة.	4.88	0.32	موافق تماما
تحرص شركات التأمين على معاملة موظفي الشركة وفقا لمبادئ العدل والمساواة بدون تمييز واعتماد سياسة تسمح للعاملين بالشركة إبلاغ الأطراف المعنية بالعمليات غير القانونية والتجاوزات لنظام الرقابة الداخلية.	4.92	0.25	موافق تماما
تحتفظ الإدارة التنفيذية بقنوات اتصال مفتوحة مع الموظفين في الشركة على مستوياتهم المختلفة تمكنهم من إبداء رأيهم في أية أمور ذات أهمية والتي لا يمكن إيصالها عبر قنوات العمل الرسمية.	4.58	0.60	موافق تماما
تتوفر شركات التأمين على لجنة إدارة المخاطر تقوم بتحديد وتقييم ومتابعة كافة المخاطر التي تواجهها الشركة التي قد تترك أثرا سلبيا على أداء الشركة.	5	0	موافق تماما
تقوم شركة التأمين بإصدار لوائح داخلية تحدد من خلالها سياسات وإجراءات و مجالات العمل و وسائل وآليات تطبيق هذه السياسات.	4.91	0.27	موافق تماما
نتيجة المحور الخامس	**4.85**	**0.28**	**موافق تماما**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V22.

يتضح من الجدول أن متوسط ممارسة العينة للمبدأ الخامس والمتعلق بمبادئ وآليات الحوكمة في شركات التأمين يقع بين 4.58 - 5، حيث كانت ايجابات عينة الدراسة موافق تماما، كذلك ما نلاحظه في ايجابات هذا المحور هو صغر

الانحراف المعياري في كل عبارات المحور وهذا دليل على التجانس في تطبيق هذا المبدأ للأفراد المشاركين في الاستبيان.

ونلاحظ أيضا أن الوسط الحسابي المرجع لمؤشرات هذا المبدأ المبين في الجدول أعلاه بلغ 4.85، وهذا يعني أن عينة الدراسة تمارس هذا المبدأ بدرجة موافق تماما، وعليه نثبت صحة الفرضية الأولى H1 الخاصة بوجود علاقة بين الخبير الإكتواري والحوكمة في شركات التأمين.

3-6.إختبار التوزيع الطبيعي.

حتى نتمكن من تقدير النموذج يجب أن تكون هذه الأخيرة تتبع التوزيع الطبيعي، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول(8): إختبار التوزيع الطبيعي Tests of normality.

المتغيرات	Kolmogorov-smirnov			Shapiro-wilk		
التابع والمستقل	statistic	df	sig	statistic	df	sig
المحور الثاني	0.18	20	0.07	0.40	5	0.10
المحور الثالث	0.22	26	0.06	0.43	8	0.15
المحور الرابع	0.20	30	0.09	0.48	6	0.18
المحور الخامس	0.22	25	0.08	0.45	7	0.14

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V22.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن جميع قيم مستوى المعنوية sig أكبر من 0.05 ومنه نستنتج أن جميع البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وهذا ما يؤكده لنا منحنى الرسم البياني الذي يتبع التوزيع الطبيعي كذلك، كما هو مبين في الشكل الأتي.

الشكل (1): منحنى الرسم البياني للتوزيع الطبيعي.

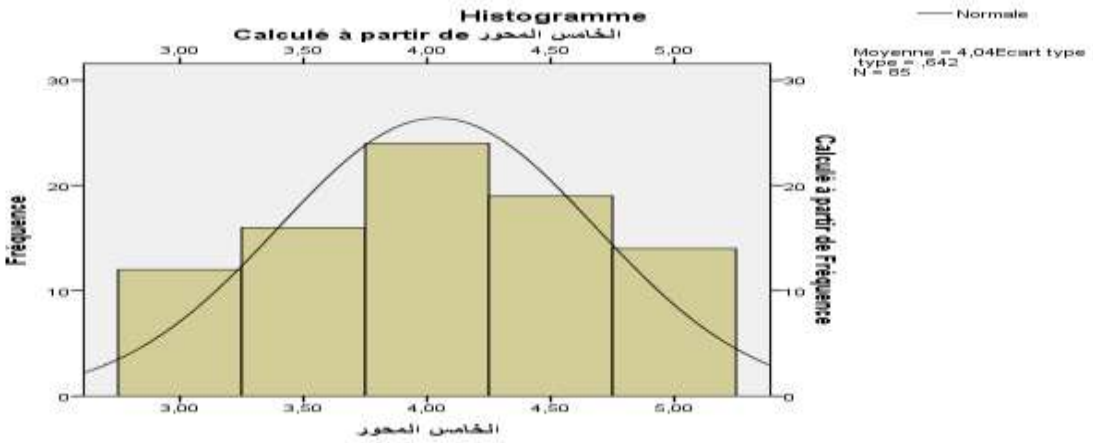

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V22.

4-6.تقدير النموذج:

من أجل تقدير نموذج العلاقة بين الخبير الإكتواري والحوكمة في شركات التأمين قام الباحثين بإدخال المعطيات إلى برنامج SPSS v22 وتم الحصول على المعلومات المبينة في الجدول التالي:

جدول(9): تقدير وإختبار النموذج $\hat{Y} = (\widehat{B}.\widehat{C}.\widehat{D})$

المعلمة	قيمة المعلمة	الخطأ المرافق لاختبار T- Sig (T-test)	معامل التحديد R^2	معامل الارتباط R	معامل التحديد المصحح R^{-2}
a	1.44	0000	0.946	0.973	0.944
α_1	0.183	0.01			
α_2	0.376	0.04			
α_3	0.149	0.03			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V22.

من خلال الجدول يمكن تقديم التحليلات التالية:

- معامل التحديد (مربع معامل الارتباط R^2): بلغ 0.946، مما يعني أن المتغيرات المستقلة تستطيع معاً أن تفسر 94.6% من التغيرات التي تحصل في تعزيز الحوكمة في شركات التأمين (من تباين المتغير التابع)، وبالباقي 5.4 % يعود إلى عوامل عشوائية أخرى؛
- معامل الارتباط R: بلغ 0.973 ناتج عن العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، مما يعني أن المتغيرات المستقلة ترتبط بالمتغير التابع "آليات

ومبادئ الحوكمة في شركات التأمين" ب 97.35%، وبالباقي 2.65% يرتبط بعوامل عشوائية أخرى؛ وذلك عند درجة ثقة 95 % ؛

- القيمة المعدلة (معامل التحديد المصحح R^{-2}): سبب التعديل هو أن معادلة الانحدار ناتجة أصلا عن استخدام عينة وليس مجتمع، وبالتالي فإن قيمة R^2 فيها نوع من الزيادة، وهو ما يتم تعديله لتكون أقرب إلى الواقع، وفي دراستنا هذه تُقدر القيمة المعدلة R^{-2} ب: 0.944 أي 94.4% مما يعني أن المتغيرات المستقلة (الخبرة الإكتوارية) استطاعت أن تفسر 94.4% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (مبادئ وآليات الحوكمة في شركات التأمين)، والباقي يعود إلى عوامل أخرى؛

- اختبار (T-test): نلاحظ أن كل المتغيرات المستقلة (الخبرة الإكتوارية) كانت معنوية من الناحية الإحصائية حسب اختبار t (عند مستوى معنوية $p \leq 0.05$) وبالتالي نرفض صحة الفرضية H2، ونقبل الفرضية البديلة H1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95% بين الخبرة الإكتوارية وتطبيق مبادئ وآليات الحوكمة في مؤسسات التأمين، يمكن صياغتها في شكل نموذج خط الانحدار المتعدد.

بالإضافة إلى ذلك يُقدر النموذج المستخدم بناءا على مخرجات برنامج SPSS V22 كما يلي:

$$\mathbf{Y = a + \alpha_1 B_i + \alpha_2 C_i + \alpha_3 D_i + \varepsilon}$$

$$\mathbf{Y = 1.44 + 0.183 B_i + 0.376 C_i + 0.149 D_i + \varepsilon}$$

- القيمة الابتدائية لمبادئ وآليات الحوكمة (a) في حالة عدم وجود ممارسة حقيقية للخبرة الإكتوارية في شركات التأمين تساوي 1.44 نقطة من مجموع 24 نقطة أي بنسبة 6%؛

- $\alpha_1 = 0.183$ يعني انه كلما توفرت خاصية واحدة للخبرة الإكتوارية الخاصة بالأداء كقيام الخبير الإكتواري بدراسة الوضع المالي العام للشركة مع افتراض ثبات المتغيرات الأخرى زادت مقومات تعزيز الحوكمة بقيمة 0.183 نقطة، من مجموع 24 نقطة أي بنسبة 0.76 % من النسبة الكلية لتعزيز مبادئ وآليات الحوكمة؛

- $\alpha_2 = 0.376$ يعني انه كلما توفرت خاصية واحدة للخبرة الإكتوارية الخاصة بالتأمين وإعادة التأمين كقيام الخبير الإكتواري بتسعير منتجات التأمين الجديدة مع افتراض ثبات المتغيرات الأخرى زادت مقومات تعزيز الحوكمة بقيمة 0.376 نقطة، من مجموع 24 نقطة أي بنسبة 1.56 % من النسبة الكلية لتعزيز مبادئ وآليات الحوكمة؛

- $\alpha_3 = 0.149$ يعني انه كلما توفرت خاصية واحدة للخبرة الإكتوارية الخاصة باستمرارية التأمين كقيام الخبير الإكتواري بتقديم تقرير عن التراجع الجزئي لأقساط التأمين مع افتراض ثبات المتغيرات الأخرى زادت مقومات تعزيز

الحوكمة بقيمة 0.149 نقطة، من مجموع 24 نقطة أي بنسبة 0.62 % من النسبة الكلية لتعزيز مبادئ وآليات الحوكمة.

7- اختبار النموذج:

لاختبار النموذج نقوم بتحليل التباين ANOVA.

جدول(11): اختبار ANOVA الخبير الإكتواري – الحوكمة في شركات التأمين.

النموذج	مجموع مربعات الانحدار	درجات حرية الانحدار	متوسط المربعات	قيمة اختبار تحليل التباين لخط الانحدار F	الخطأ المرافق لاختبار-F sig(F-test)
الانحدار	4.852	3	1.617	472.283	0.000
المتبقي	0.277	83	0.003		
المجموع	5.130	84			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V22.

نلاحظ حسب هذا الجدول الذي يُستخدم لفحص مدى قبول نموذج الانحدار من الناحية الإحصائية أن اختبار(F-test) الخطأ المرافق لـ F (مستوى دلالة الاختبار) بلغ P=0.000، وهو أقل من مستوى الدلالة 0.05= ∝، مما يؤكد القبول الكلي للنموذج والقوة التفسيرية العالية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد من الناحية الإحصائية وبالتالي نرفض الفرضية الثانية H_2 القائمة على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخبير الإكتواري والحوكمة في شركات التأمين.

8- الخاتمة:

يلعب الخبير الإكتواري دورا هاما في مؤسسات التأمين من خلال حساب وتقييم المخاطر المستقبلية بأساليب كمية كما يقوم بحساب وتحديد أسعار التأمين بحكم اختصاصه في علوم الرياضيات، الاقتصاد، المالية والإحصاء، فيأخذ برأيه في جميع أنشطة شركة التأمين التي يعمل فيها بما فيها التخطيط والأبحاث المختلفة، ويمكن عرض أهم النتائج والتوصيات المتوصل إليها في بحثنا كما يلي:

8-1.النتائج:

- تعتبر شركات التأمين من أكثر المؤسسات التي تعتمد على الخبير الإكتواري في جميع أنشطتها بشكل وطيد إضافة إلى صناديق التقاعد، الضمان الاجتماعي والمؤسسات المالية، لذلك قد صنفت مهنة الخبراء الإكتواريين على أنها واحدة من أكثر المهن المرغوب فيها في مختلف الدراسات العالمية التي أجريت على مر السنين؛
- بدراسة الجانب المتمثل في تقدير واختبار العلاقة بين الخبير الإكتواري ومبادئ وآليات الحوكمة في شركات التأمين، من خلال النموذج الخطي

المتعدد، أظهر تأثير الخبير الإكتواري على حوكمة شركات التأمين والذي يأخذ شكل العلاقة الطردية الموجبة حيث بلغت نسبة الارتباط 97.3%؛

- يعتبر الخبير الإكتواري من الأطراف المحورية والحساسة لتجسيد الإطار العام للحوكمة في شركات التامين وذلك بالنظر إلى أهمية هذه الوظيفة في هذا القطاع بالذات، وبالنظر إلى العلاقة المتشعبة التي قد تنشأ بين هذا الأخير والأطراف الأخرى المكونة لهيكل الحوكمة في شركات التامين؛
- تعاني شركات التأمين من النقص الكبير في عدد الخبراء الإكتواريين وطول فترة الدراسة الإكتوارية وارتفاع تكلفتها.

2-8.التوصيات:

- ضرورة توفر دليل موحد للحوكمة عبر كامل مؤسسات التأمين إن وجود كهذا دليل يشعر العاملين بالالتزام ويكون له أثر إيجابي على العامل والمؤسسة، وخاصة إذا صاحبه نظام للحوافز؛
- العمل على زيادة أعداد الخبراء الإكتواريين من خلال إعداد أجيال جديدة من الإكتواريين وإنشاء شعبة للعلوم الإكتوارية على مستوى الجامعات بشرط توفر الكفاءة والتأهيل العلمي الكافي للمتخرجين؛
- تطوير الأطر القانونية للخبراء الإكتواريين بقانون الإشراف والرقابة على التأمين؛
- ضرورة التكوين المستمر والنوعي للإطارات والعمال لمسايرة مستجدات سوق التأمين بشكل عام و بشكل خاص ما تعلق بالخبرة الاكتوارية.

المراجع:

1. IAIS, OECD, e*xtract from recommendation on corporate governance: main elements of insurers corporate governance, 2007, p 10,* https://www.iaisweb.org/home, (consulté le 07/2019).
2. دريباني، يسيرة، **دراسة إكتوارية تحليلية لتأمين المجموعات: دراسة تطبيقية للنقابات المهنية**، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، السنة الجامعية 2006/2005.
3. حطاب، عمر محمد، **دور الدراسات الإكتوارية في تحديد الأقساط وتقييم المخاطر لتأمين الحياة في الأردن**، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، الأردن، السنة الجامعية 2009/2008.
4. رافي نزار جميل، **"المحاسبة الإكتوارية ودورها في تعظيم قيمة الوحدة الإقتصادية"**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية: المجلد 12، العدد 2016/35، ص 148-165.
5. حمزة ضويفي، **فعالية تطبيق مبادئ الحوكمة في دعم مقومات الإفصاح وأثرها على الأداء المالي**، أطروحة دكتوراه: جامعة الجزائر 3، 2015/2014، ص 18.
6. حساني رقية واخرون، **آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012/05/07.06، ص 18.
7. بهاء الدين سمير علاء، **أثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات المصرية**، مركز المديرين المصري: القاهرة، 2009، ص6.

8. عبد الحفيظ أوسكين، وخيرة زينب بوساحة، **الضوابط الأخلاقية والقانونية للمهن الحرة المتعلقة بالتأمين التعاوني (نماذج مقارنة من التشريعات العربية)**، الملتقى الثالث للتأمين التعاوني: وهران، الجزائر، 2011/12/8.7، ص 498-550.
9. عمر علي عبد الصمد، **دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات**، مذكرة ماجستير: جامعة المدية، 2009/2008، ص 52.
10. فاتح غلاب، **تطور دور وظيفة التدقيق الداخلي في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة**، مذكرة ماجستير: جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011/2010، ص 62.
11. كفية شنافي، **آليات ومبادئ الحوكمة في شركات التأمين**، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، العدد 45، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2010، ص 343-346.
12. محمد خليل صافي، **مدى تأثير تطبيق حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية: غزة، فلسطين، 2009/2008، ص 22.
13. نبيل قبلي، **دور مبادئ الحوكمة في تفعيل الأداء المالي لشركات التأمين**، أطروحة دكتوراه، جامعة شلف، 2017/2016، ص 60-61.